شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

وتقرير الفحص المحدود عليها

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	الصفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالي الدورية المستقلة	٣
قائمة الدخل الدورية المستقلة	٤
قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة	٥
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة	٦
قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة	٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة	٨

KPMG
حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة جي بي أوتو

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة جي بي أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وكذا القوائم المالية الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح –في جميع جوانبها الهامة –عن المركز المالي غير المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية غير المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

KPMG

حـــازم حسَـــن

فقرة توجيه الانتباه

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

كما هومبين تفصيلا بالايضاح رقم (١٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوي العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصور مختلفة في مصر لذا قد يكون لذلك تأثير هام علي عناصر الأصول والالتزامات ونتائج الاعمال بالقوائم المالية للشركة خلال السنوات التالية، بالأضافة إلى التأثير المحتمل علي الخطط التشغيليه و التسويقيه المحدده مسبقاً و التدفقات النقديه المستقبليه المرتبطه بها ، و كما هو مبين بالايضاح المذكور أعلاه تقوم إداره الشركه حالياً باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر و الحد من تأثيره على مركزها المالي و دعم قدرتها على الاستمراريه ، إلا انه في ظل حاله عدم الاستقرار و حاله عدم التأكد نتيجة الاحداث الحاليه فأن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدي المتوقع و في الفترة الزمنيه التي ينتظر عندها انتهاء هذا الحدث و ما يترتب عليه من أثار و قدرة الشركه على تحقيق خططتها لمواجهه هذا الخطر و هو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

حاتم عبد المنعم منتصر

سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(٢٢٥)

KPMG حازم حسن

KPMG حـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٤ مايو ٢٠٢٠

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠٢٠

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الأصول	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول غير المتداولة			
استثمارات في شركات تابعة	(٦)	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥
إجمالي الأصول غير المتداولة		٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥
الأصول المتداولة			
مدينون وأرصدة مدينة اخري	(٧)	٦ ٧٤١ ٣٦٤	٢ ٤٨٢ ٢٩٣
المستحق من أطراف ذوي علاقة (بالصافي)	(٨)	١ ١٤٤ ٠٧٣ ٩٦٥	١ ١٧١ ٧٦٢ ٤٩٦
نقدية بالبنوك و الصندوق	(٩)	٢٩١ ٧٥٦	٤٥٥ ٣٣٦
إجمالي الأصول المتداولة		١ ١٥١ ١٠٧ ٠٨٥	١ ١٧٤ ٧٠٠ ١٢٥
إجمالي الأصول		٣ ٢٤٦ ٥٢٨ ٦٩٠	٣ ٢٧٠ ١٢١ ٧٣٠
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(١٠ - أ)	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣
أسهم خزينة	(١٠ - ب)	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	-
احتياطي قانوني	(١١)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩
احتياطيات أخرى	(١٢)	١ ١٤٦ ٤٧٦ ٤٢٢	١ ١٥٦ ٠٤٧ ١٩٠
الأرباح المرحلة		٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦	٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦
إجمالى حقوق الملكية		٣ ٢٣٩ ٦٠٨ ٠٧٠	٣ ٢٥٩ ١٧٨ ٨٣٨
الإلتزامات المتداولـة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٣)	٦ ٩٢٠ ٦٢٠	١٠ ٩٤٢ ٨٩٢
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٦ ٩٢٠ ٦٢٠	١٠ ٩٤٢ ٨٩٢
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		٣ ٢٤٦ ٥٢٨ ٦٩٠	٣ ٢٧٠ ١٢١ ٧٣٠

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

المدير المالى للمجموعة وعضو مجلس الإدارة التنفيذي	عضو مجلس الإدارة التنفيذي	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
عباس السيد	نادر غبور	د. رؤوف غبور

** تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ جنيه مصري
تحميل المصاريف على الشركات التابعة		١٧ ٢٩٦ ٣٥٢	٢٦ ٥٦٥ ٣٩٩
مصروفات إدارية		(١٦ ٩٦٥ ٧٦٢)	(٢٦ ٤٤٥ ٣١٤)
أرباح / (خسائر) النشاط		**٣٣٠ ٥٩٠**	**١٢٠ ٠٨٥**
تكاليف تمويلية		(٣٣٠ ٥٩٠)	(١٢٠ ٠٨٥)
صافى نتائج أعمال الفترة قبل ضرائب الدخل		–	–
ضرائب الدخل – الجارية		–	–
صافى نتائج أعمال الفترة بعد ضرائب الدخل		–	–
نصيب السهم الأساسى في الخسائر	(١٤)	–	–

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠١٩
	جنيه مصري	جنيه مصري
بنود الدخل الشامل		
صافى نتائج أعمال الفترة بعد ضرائب الدخل	–	–
إجمالى بنود الدخل الشامل بعد الضرائب	–	–

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

بيـــان	رأس المال المصدر والمدفوع	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	الأرباح المرحلة	الإجمالى
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	–	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٥٦ ٠٤٧ ١٩٠	٩٤٤ ٣٥٠ ٠٧١	٣ ٢٦١ ١٦٩ ٢٤٣
صافي نتائج أعمال الفترة	–	–	–	–	(١ ٩٩٠ ٤٠٥)	(١ ٩٩٠ ٤٠٥)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	–	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٥٦ ٠٤٧ ١٩٠	٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦	٣ ٢٥٩ ١٧٨ ٨٣٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	–	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٥٦ ٠٤٧ ١٩٠	٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦	٣ ٢٥٩ ١٧٨ ٨٣٨
صافى نتائج أعمال الفترة	–	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	–	(٩ ٥٧٠ ٧٦٨)	–	(١٩ ٥٧٠ ٧٦٨)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	١ ١٤٦ ٤٧٦ ٤٢٢	٩٤٢ ٣٥٩ ٦٦٦	٣ ٢٣٩ ٦٠٨ ٠٧٠

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠١٩
	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى نتائج أعمال الفترة قبل ضرائب الدخل		–	–
تسويات			
فوائد دائنة		–	(١٦٥)
			(١٦٥)
التغير في:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(٤ ٢٥٩ ٠٧١)	(٩٣٦ ٥٠٥)
المستحق من أطراف ذوي علاقة		٢٧ ٦٨٨ ٥٣١	(١١ ٤٨١ ٥٠٩)
دائنون وأرصدة دائنة الأخرى		(٤ ٠٢٢ ٢٧٢)	١٢ ٥٠٩ ٨٨٤
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**١٩ ٤٠٧ ١٨٨**	**٩١ ٧٠٥**
ضرائب الدخل المدفوعة		–	–
صافى التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**١٩ ٤٠٧ ١٨٨**	**٩١ ٧٠٥**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
شراء أسهم خزينة		(١٩ ٥٧٠ ٧٦٨)	–
فوائد دائنة – محصلة		–	١٦٥
صافى التدفقات النقدية المستخدمة في /(الناتجة من) أنشطة التمويل		**(١٩ ٥٧٠ ٧٦٨)**	**١٦٥**
صافى التغير في النقدية		**(١٦٣ ٥٨٠)**	**٩١ ٨٧٠**
النقدية و ما في حكمها فى أول الفترة		٤٥٥ ٣٣٦	٥٢٣ ٧١٩
النقدية و ما في حكمها فى نهاية الفترة	(٩)	**٢٩١ ٧٥٦**	**٦١٥ ٥٨٩**

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها .

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة جى بى أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ١٥ يوليو ١٩٩٩ طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٣٤٢٢ القاهرة.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح جى بى أوتو بدلاً من جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلي، وقد تم التأشير في السجل التجاري لتعديل اسم الشركة بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٧.
- يقع مقر الشركة الرئيسي في المنطقة الصناعية ابو رواش ك ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي، جمهورية مصر العربية.
- تقوم الشركة بتجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بما في ذلك النقل الثقيل والنصف نقل وسيارات الركوب والأتوبيسات والمينى باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشكالها وأنواعها المصنعة محلياً والمستوردة الجديدة والمستعملة والاتجار في قطع غيارها ولوازمها المصنعة محلياً والمستوردة والاتجار في إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصنعة محليا والمستوردة. والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل أو التأجير التمويلي.
- المساهمين الرئيسيين في الشركة هم د/ رؤوف غبور وعائلته وقد بلغت مساهمتهم مجتمعين ٦٢،٨٩% في ٣١ مارس ٢٠٢٠.
- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢٠.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

٣- القوائم المالية المجمعة

- يوجد لدى الشركة شركات تابعة وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ُ تعد الشركة قوائم مالية مجمعة للمجموعة حيث يستوجب الأمر الرجوع إليها للحصول على تفهم للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٤- عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

٥- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه. يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً أو والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه. أو استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦- **استثمارات في شركات تابعة**

البيان	نسبة المساهمة		٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
	مباشرة	غير مباشرة		
شركة أر جي إنفستمينت	٩٩,٩٩٪	–	١ ٠٠٣ ٣٠٦ ٩٧٠	١ ٠٠٣ ٣٠٦ ٩٧٠
الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو"	٩٪	٩٠٪	٣١٨ ١٤١ ١٢٠	٣١٨ ١٤١ ١٢٠
شركة جي بي جلوبال	١٠٠٪	–	٧٧٣ ٩٧٣ ٥١٥	٧٧٣ ٩٧٣ ٥١٥
			٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥	**٢ ٠٩٥ ٤٢١ ٦٠٥**

تم تبويب الاستثمارات في الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "ايتامكو" ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٩٪ لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٠٪ بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

تم تبويب الاستثمارات في شركة جي بي للإطارات ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٠،٥% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٩٪ بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

٧- **مدينون وأرصدة مدينة أخرى**

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
دفعات مقدمة	٤ ٧٢٧ ٦٨٩	١٣٠ ٥٧٩
الخصم تحت حساب الضريبة	٣٢ ٤٧٠	٣٢ ٤٧٠
مصروفات مدفوعة مقدما	٩٣٠ ٦٥٧	١ ٢٨٣ ٣٢٢
أرصدة مدينة أخرى	١ ٠٥٠ ٥٤٨	١ ٠٣٥ ٩٢٢
	٦ ٧٤١ ٣٦٤	**٢ ٤٨٢ ٢٩٣**

٨- **المعاملات مع أطراف ذات علاقة**

تستخدم الشركة السعر المحايد في المعاملات التجارية او المالية التي تتم فيما بين شركات المجموعة و علي الأخص تبادل السلع و الخدمات و توزيع المصروفات المشتركة و غير ذلك من المعاملات التجارية أو المالية التي فيما بينهم (إن وجدت).

أرصدة الأطراف ذات العلاقة موضحة بالبيان التالي:

مستحق من أطراف ذات علاقة	**٢٠٢٠/٣/٣١**	**٢٠١٩/١٢/٣١**
شركة أر جي إنفستمينت	١ ٦٤٩ ٣٨٥ ٥٠٥	١ ٦٣٢ ٠٨٩ ١٥٣
آخري	٥٠	٥٠
	١ ٦٤٩ ٣٨٥ ٥٥٥	**١ ٦٣٢ ٠٨٩ ٢٠٣**
مستحق إلى أطراف ذات علاقة		
الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	٤٦٤ ٠٣٨ ٢٨٥	٤٣٠ ٥٠٥ ٠٨٣
شركة هرم للنقل و التجارة	٩٥٢ ٦٣٦	٩٥٢ ٦٣٦
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)	٣٩ ٢٦٦ ٢١٥	٢٧ ٨٠٧ ٨٦٠
شركة غبور للتجارة العالمية والمناطق الحرة اسكندرية	٣٥١ ٥٤٤	٣٥٨ ٢١٩
شركة بان أفريكان ايجيبت للزيوت	٣٨٩ ٩١٧	٣٨٩ ٩١٦
جي بي لتجارة وسائل النقل الثقيل والمعدات الإنشائية	٣١٢ ٩٩٣	٣١٢ ٩٩٣
	٥٠٥ ٣١١ ٥٩٠	**٤٦٠ ٣٢٦ ٧٠٧**
الصافي	**١ ١٤٤ ٠٧٣ ٩٦٥**	**١ ١٧١ ٧٦٢ ٤٩٦**

- قامت الشركة بإبرام عقد بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ كما قامت الشركة بتجديد العقد بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ بين الشركة وشركاتها التابعة والزميلة في مجموعة شركات غبور على أساس أن جميع الشركات مملوكة لمجموعة واحدة من المساهمين كما أن بينهم معاملات تجارية متعددة. وقد أتفق جميع أطراف العقد المتمثلة في كافة الشركات التابعة والزميلة على أن يتم في نهاية كل سنة مالية إجراء تسوية للحسابات المشتركة بينهم والناتجة عن تعاملاتهم عن طريق المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة لكل طرف لدى الأطراف الأخرى وإجمالي المبالغ المستحقة عليه لصالح كافة الأطراف الأخرى، على أن يتم إظهار الرصيد الناتج عن المقاصة بميزانية كل طرف سواء كان الرصيد دائن أو مدين على أن يتم اتخاذ المركز المالي في كل فترة كأساس لإجراء المقاصة والتسوية بين كافة الشركات.
- وبناء على ما سبق قامت الشركة بإجراء مقاصة بين المبالغ المدينة المستحقة من الشركات التابعة والزميلة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والمبالغ الدائنة المستحقة على الشركات التابعة والزميلة في ذات التاريخ وكانت نتيجة المقاصة رصيد مدين بمبلغ ٩٦٥ ٠٧٣ ١٤٤ ١ جنيه مصري مستحق من باقي شركات المجموعة.
- قامت الشركة خلال العام بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في تحويلات نقدية وخدمات أخرى مرتبطة بالنشاط، كما قامت الشركة خلال العام بسداد مبلغ ٣٠١ ٥٢٤ ٨ جنيه مصري مرتبات لأعضاء الإدارة العليا بالشركة.
- وفيما يلي بيان وطبيعة وقيمة أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال الفترة:

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)	شركة تابعة	تحويلات نقدية واردة	٣٣ ٥٣٣ ٢٠٣
الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	شركة تابعة	تحويلات نقدية واردة	١١ ٤٥٨ ٣٥٤
شركة أر جي إنفستمينت	شركة تابعة	تحويلات نقدية صادرة	١٧ ٢٩٦ ٣٥٢

أخرى

تقوم الشركة بتحميل شركة آر جي إنفستمينت وشركاتها التابعة بمصروفاتها الإدارية والبيعية والتسويقية والتمويلية وقد بلغ ذلك الجزء الذي تم تحميله خلال الفترة مبلغ ٧٦٢ ٩٦٥ ١٦ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠ (مقابل مبلغ ٣١٤ ٤٤٥ ٢٦ جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٩).

٩- نقدية بالبنوك والصندوق

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
نقدية بالصندوق	٥ ٧٠٨	٧ ٥٠٣
حسابات جارية لدى البنوك	٢٨٦ ٠٤٨	٤٤٧ ٨٣٣
	٢٩١ ٧٥٦	**٤٥٥ ٣٣٦**

١٠- رأس المال

أ - راس المال المصدر والمدفوع

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به ٥ مليار جنيه مصري (خمسة مليار جنيه مصري).
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ جنيه مصري موزعاً على عدد ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ سهم قيمته الأسمية واحد جنيه للسهم (جنيه واحد لكل سهم).
- بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤ قرر مجلس الإدارة وفقاً لتفويض الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣ الموافقة بالأجماع علي زيادة رأس مال الشركة المصدر بالقيمة الأسمية في حدود رأس المال المرخص به وذلك بمبلغ ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ جنيه مصري مقسمة إلي ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري للسهم تخصص بالكامل لنظامي الإثابة والتحفيز المطبقين في الشركة ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة مبلغ و قدرة ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنية مصري مقسمة علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري، وقد سددت هذه الزيادة بالكامل تمويلا من رصيد الاحتياطي الخاص وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

طرح خاص (زيادة رأس المال)

بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة علي زيادة راس مال الشركة المرخص به من ٤٠٠ مليون جنيه مصري إلي ٥ مليار جنيه مصري وكذلك زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنيه مصري إلي ٥٤٥ ٣٣٧ ٠٩٥ ١ جنيه مصري بزيادة قدرها ٩٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري مقسم علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ٠٩٥ ١ سهم قيمة كل سهم واحد جنيه مصري(بالإضافة إلي مصاريف إصدار قدرها ١ قرش كل سهم) وذلك، علي أن تخصص هذه الزيادة بالكامل لصالح قدامي المساهمين كل منهم بنسبة نصيبه في رأس مال الشركة المصدر مع الموافقة علي تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي علي أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و/ أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته.

- هذا وقد تم الاكتتاب في هذه الزيادة بمبلغ ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ جنية مصري (مبلغ ٥٠٢ ٢٢٥ ٤٧٣ جنيه مصري نقداً ومبلغ ٦٨٦ ٤٤٦ ٤٨٥ جنية مصري تمويلاً من الحساب عن طريق الحساب الجاري الدائن للمساهمين) مقسمة على عدد ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ سهم بواقع ١ جنيه مصري للسهم ليصبح رأس المال المصدر والمسدد بالكامل بعد الزيادة ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥.

ب- أسهم الخزينة

- بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ قرر مجلس إدارة الشركة شراء أسهم خزينة بحد أقصي ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ سهم من أسهم الشركة و التي تمثل نسبة قدرها ٠.٩١٤٪ من إجمالي اسهم الشركة ، وذلك من خلال السوق المفتوح و علي أن يتم التنفيذ إعتبارا من جلسة يوم ٢ مارس ٢٠٢٠ و حتي ٢ أبريل ٢٠٢٠ أو لحين تنفيذ كامل الكمية و ذلك بذات سعر الورقة المالية خلال جلسات التداول في مدة التنفيذ في ضوء التعديل الصادر بالمادة (٥١) مكرر من قواعد القيد و الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ و الذي يعمل به إعتبارا من تاريخ صدوره ، و كذلك البيان المنشور علي شاشات الإعلانات بالبورصة المصرية بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الإستثنائية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة الراغبة في شراء أسهم خزينة.
- هذا وقد قامت الشركة بشراء عدد ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ سهم باجمالي قيمة قدرها ٧٦٥ ٥٧٠ ١٩جنية مصري تم تبويب ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ جنية مصري كاسهم خزينة تمثل القيمة الاسمية للاسهم وتم اثبات الفرق بين تكلفة الشراء و القيمة الاسمية و البالغ ٧٦٥ ٥٧٠ ٩ جنية مصري ضمن احتياطيات اخري إيضاح رقم (١٢).

١١- احتياطي قانوني

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
احتياطي قانوني	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩

- طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة ٥٪ من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازى ٥٠٪ من رأس المال المصدر. ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع.
- تم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

علاوة إصدار الأسهم

تتمثل علاوة إصدار الأسهم في الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويخصم منها مصروفات الإصدار وتم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
الرصيد في ١يناير	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧
فرق شراء اسهم خزينة	(٩ ٥٧٠ ٧٦٥)	-
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	**١ ٠٥٧ ٥٩٤ ١٢٢**	**١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧**

١٢- احتياطيات أخرى

- تتمثل الاحتياطيات الأخرى فيما تم تحويله من علاوة الإصدار طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

	احتياطي القيمة العادلة لأسهم حوافز نظامي الإثابة والتحفيز	علاوة إصدار (احتياطي خاص)	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٣٠٠ ٨٨٢ ٨٨	١ ٠٥٧ ٥٩٤ ١٢٢	١ ١٤٦ ٤٧٦ ٤٢٢
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٩	**٣٠٠ ٨٨٢ ٨٨**	**١ ٠٥٧ ٥٩٤ ١٢٢**	**١ ١٤٦ ٤٧٦ ٤٢٢**

١٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
مصلحة الضرائب	٨٤٥ ٥٤٧	٢ ٠٣١ ٨٧٠
موردين	٩٧٥ ٠٩٥	٥٩٧ ٥٢٦
مصروفات مستحقة	٤ ٢١٩ ٧١١	٦ ٢٠٥ ١٧٧
أرصدة دائنة أخرى	٨٨٠ ٢٦٧	٢ ١٠٨ ٣١٩
	٦ ٩٢٠ ٦٢٠	**١٠ ٩٤٢ ٨٩٢**

١٤- نصيب السهم الأساسي من الربح / (الخسائر)

- حيث أنه لا يوجد حساب توزيع مقترح، فقد تم تحديد صافي الربح على أساس صافي ربح العام بدون خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح.
- يحتسب نصيب السهم الأساسي في (الخسارة) بقسمة صافي خسارة العام (كما هو موضح بالفقرة التالية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
صافي نتائج أعمال الفترة	–	(١ ٩٩٠ ٤٠٥)
متوسط عدد الأسهم	١ ٠٩٢ ٠٣٥ ٨٩١	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣
نصيب السهم الأساسي في الأرباح/(الخسائر)	–	(٠.٠٠١٨)

١٥- الموقف الضريبي

أولاً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية:

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية.
- تم الانتهاء من الفحص والتسوية والسداد حتى عام ٢٠١٨.

ثانياً : ضريبة المبيعات / القيمة المضافة:

- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ / ٢٠١٣ ولم ينتج عن الفحص أي التزامات ضريبية وتم استخراج خطاب بما يفيد ذلك من المأمورية.
- تم الانتهاء من الفحص و التسوية و السداد حتي عام ٢٠١٨

ثالثاً : ضريبة كسب العمل :

- يتم خصم الضريبة شهريا ويتم توريدها لمصلحة الضرائب بانتظام.
- جارى الإعداد لسنوات فحص أعوام ٢٠١٤ / ٢٠١٨.

رابعاً : ضريبة الخصم :

- تم سداد المدة الاولي لعام ٢٠٢٠ ولا توجد أي خلافات ضريبية.

خامسا : ضريبة الدمغة :

- تقوم الشركة بالالتزام بأحكام قانون ضريبة الدمغة ويتم توريدها في المواعيد القانونية.
- تم الانتهاء من الفحص والسداد حتى عام ٢٠١٧.

١٦- إدارة المخاطر المالية

١٦-١عناصر المخاطر المالية

- تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة)، وأيضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.
- لا تستخدم الشركة أي من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

أ- مخاطر السوق

١- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية وكذلك صافي الاستثمارات في كيان أجنبي.

٢- مخاطر الأسعار

لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

٣- مخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

تتعرض الشركة لمخاطر القيمة العادلة الناتجة من تقييم سندات دائنة طويلة الأجل والتي تستحق بفائدة ثابتة.

ب- مخاطر الائتمان

- ينشأ خطر الائتمان نتيجة وجود نقدية وودائع لدى البنوك وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالموزعين وتجار الجملة والأفراد المتمثلة في حسابات العملاء وأوراق القبض، ويتم إدارة مخاطر الائتمان للشركة ككل.
- بالنسبة للبنوك فإنه يتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ج- مخاطر السيولة

تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة.

٢-١٦ إدارة مخاطر رأس المال

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.
- للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.
- تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصوماً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية المستقلة بالإضافة إلى صافي القروض.
- وفيما يلي نسبة صافي القروض إلى حقوق الملكية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٦ ٩٢٠ ٦٢٠	١٠ ٩٤٢ ٨٩٢
(يخصم): النقدية	(٢٩١ ٧٥٦)	(٤٥٥ ٣٣٦)
صافي القروض	٦ ٦٢٨ ٨٦٤	١٠ ٤٨٧ ٥٥٦
حقوق الملكية	٣ ٢٣٩ ٦٠٨ ٠٧٠	٣ ٢٥٩ ١٧٨ ٨٣٨
نسبة صافي القروض إلى حقوق الملكية	**%٠.٢١**	٪٠.٣٣

تقدير القيمة العادلة

- يفترض أن تقارب القيمة العادلة القيمة الاسمية ناقصاً أي تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح، يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لخصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للالتزامات المالية.
- لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبنية على أحوال السوق في تاريخ كل ميزانية. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهه وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلا لقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية العام كانت القيمة العادلة للالتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

١٧- **أحداث هامة**

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطئ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطئ الاقتصادي علي المستوي العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصور مختلفة وعلي تجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بجميع أنواعها المصنعة محليا والمستوردة والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل والتأجير التمويلى و التمويل متناهي الصغر في مصر بصورة خاصة.

حيث تأثرت مبيعات قطاع المركبات داخل وخارج السوق المصري، حيث شهدت مبيعات السيارات في مصر انخفاضاً نتيجة التعليق المؤقت لإجراءات الترخيص والتسجيل. كما شهدت خدمات التجارة وخدمات ما بعد البيع تباطئ في الطلب حيث تراجعت معدلات الشراء من قبل المستهلك مع حركة ترشيد الاستهلاك التي تشهدها الاسواق.

و على صعيد أنشطة المجموعة خارج السوق المصري، فقد شهدت قطاعات المركبات انخفاضاً ملحوظاً، حيث تضرر السوق العراقي من الاغلاق وحظر التجول، بالإضافة إلى القيود المفروضة على السفر. بينما أظهرت الدراجات البخارية ذات العجلتين والثلاث عجلات أقل ضرراً.

ومن جانب آخر فقطاع **الشركات المالية الغير مصرفية**، وبناءاً على القرارات الأخيرة الصادرة من هيئة الرقابة المالية والبنك المركزي المصري والتي تسمح للمدينين بتمديد فترة أقصاها ستة أشهر لسداد اقساط قروض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

شهد قطاع التأجير التمويلي طلبات تأجيل الأقساط (حوالي ٣٠٪)، ونتوقع أن يستمر نمو المحفظة مع زيادة الطلب من القطاع الخاص.

شهد قطاع خدمات التخصيم طلبات تأجيل الأقساط (حوالي ٢٥٪). كما لم تشهد الشركة اضطراب في التحصيلات ولا تزال الطلبات والحجوزات في نمو حيث يعود ذلك الي ميزة الشركة الاستثنائية مقارنة ببقية السوق حيث يُسمح للمستهلكين باستلام سياراتهم بشرط ان يتم تمويلها من خلال مؤسسة مالية خاضعة لهيئة الرقابة المالية.

لم تتأثر شركة التمويل متناهي الصغر لدينا، حيث ان التحصيلات ومعدلات النمو في نمو مستمر، ولكن بمعدل ابطئ قليلاً.

تعمل مجموعة شركات جي بي أوتو للحفاظ على العمليات بطريقة آمنة والحد من المصروفات ونفقات التشغيل، حيث اتخذت المجموعة عدة خطوات في هذا المسار لتنعكس ايجابياً على قوائمنا المالية اعتبارًا من الربع الثاني من عام ٢٠٢٠:

رأس المال العامل: زيادة تركيز رأس المال العامل مع الحفاظ على حجم المخزون المناسب للوقت الراهن.

تجميد المشروعات التوسعية: قررت الإدارة تجميد جميع المشروعات التوسعية لعام ٢٠٢٠ لقطاع المركبات، مع تحرير الحد الأدنى المطلوب فقط من نفقات الصيانة.

التكاليف التشغيلية: شرعت الشركة في برنامج لخفض التكاليف بداية من أبريل ٢٠٢٠ لمواكبة الوضع الحالي.

١٨- **الإلتزامات المحتملة**

لايوجد إلتزامات محتملة خلال الفترة.

١٩- **الإرتباطات الرأسمالية**

لايوجد إرتباطات رأسمالية خلال الفترة.

٢٠- السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المستقلة:

٢٠-١ المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢٠-٢ الاستثمارات في شركات تابعة

يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء مخصوماً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حده ويتم إثباته في قائمة الدخل.

والشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

٢٠-٣ الاضمحلال

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المُصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقُترضين أو المُصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعالة من الأرجح أن تكون أكثر أو اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في أيه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول –وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

٢٠-٤ <u>إيجار تشغيلي</u>

يتم توزيع إجمالي المدفوعات عن عقود الإيجار التشغيلي ناقصاً آية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر على مدار فترة العقد. ويتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بنصيبها من الإيجار على أساس التوزيع الزمنى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢٠-٥ <u>الأدوات المالية</u>

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

أ- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة –الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية أما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

ب- الأصول المالية غير المشتقة –القياس:

-الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

-الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

-القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

-الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر.

ج- الالتزامات المالية غير المشتقة –القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخر يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢٠-٦ <u>النقدية وما في حكمها</u>

- يتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية.
- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك وأذون الخزانة التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع.

٢٠-٧ **رأس المال**

أ- **الأسهم العادية:**

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

ب – إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم راس المال المصدر فانه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصومة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

٢٠-٨ **مزايا العاملين**

أ- **مزايا العاملين قصيرة الأجل**

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدي الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذ المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

ب- **المدفوعات المبنية على أسهم**

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية كمصروف، وكزيادة مقابلة في حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد المنح التي تكون الخدمات ذات العلاقة وشروط الأداء متوقع استيفائها، بحيث يكون المبلغ المعترف به في النهاية قائما علي أساس عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة التي استوفت شروط الخدمة ذات العلاقة وشروط الأداء غير السوقية في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية لتعكس تلك الشروط ولا يوجد تعديل لاحق للاختلافات بين النتائج المتوقعة والمحققة.

ج- **مزايا الاشتراك المحدد**

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما كأصل إلى الحد الذي تؤدى به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- **مزايا إنهاء الخدمة**

تعترف الشركة بمزايا إنهاء الخدمة كمصروف في أحد التاريخين التاليين أيهما يأتي أولاً، عندما لا يعد بإمكان الشركة إلغاء عرض تلك المزايا أو عندما تعترف الشركة بتكاليف إعادة الهيكلة. وعندما لا يكون من المتوقع أن يتم تسوية المزايا بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية فانه يجب خصمها بمعدل خصم – قبل الضرائب – لتعكس القيمة الزمنية للنقود.

٢٠-٩ المخصصات

- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.
- يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.
- الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخري فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

٢٠-١٠ تحقق الإيراد

تتمثل الإيرادات في القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام متضمناً النقدية وأرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض الناشئة عن بيع بضائع أو تأدية خدمة من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة وغير متضمنة ضرائب المبيعات أو الخصومات أو التخفيضات.

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن قياسه بدقة يعتمد عليها وعندما يكون المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بعملية البيع إلى الشركة، وعندما تتحقق شروط أخرى خاصة بكل نشاط من أنشطة الشركة على النحو الموضح لاحقاً. لا يعتبر قيمة الإيراد قابلة للقياس بدقه إلا إذا كانت كافة الالتزامات التعاقدية قد تم الوفاء بها. وتبنى الشركة تقديراتها على أساس النتائج التاريخية أخذه في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية المعاملات والترتيبات الخاصة بكل منهما.

أ- إيرادات الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمنى باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وعند وجود اضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة المتوقع تحصيلها.

ب- إيراد التوزيعات

تثبت إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلامها.

٢٠-١١ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولى بالشهرة،

- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقتة.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الأثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢٠-١٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية المستقلة في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

٢٠-١٣ الأرقام المقارنة

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

٢٠-١٤ قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة ، و نظرا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا المستجد و ما لازم ذلك من آثار اقتصادية و مالية مرتبطة به ، فضلا عن أن تطبيق إجراءات الوقاية و مواجهة إنتشاره من فرض قيود علي تواجد الموارد البشرية في الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة . فقد وافقت اللجنة العليا لمراجعة المعايير المحاسبه المصرية والفحص المحدود و مهام التأكد الاخري و المشكله بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنه ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة و التعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ و إدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية عام ٢٠٢٠. وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١-يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢-طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. ٣-تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	٤-بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"		تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالايراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير "	١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	قامت الشركة بالتأثير بهذا المعيار خلال العام الماضي لعقود التأجير التمويلي المبرمة و فقا لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
			١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"		"القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩ .
إصدار تفسير محاسبي مصري رقم (١) " ترتيبات امتيازات الخدمات العامة"	يقدم هذا التفسير إرشادات بشأن المحاسبة من قبل المشغلين لترتيبات امتياز الخدمة العامة من كيان عام – الى – كيان خاص، وذلك لتشييد وتشغيل وصيانة البنية التحتية للمنافع العامة – مثل الطرق، والكباري والأنفاق، والمستشفيات، والمطارات، ومرافق توزيع المياه، وإمدادات الطاقة وشبكات الاتصالات ....، إلخ. ويمنح هذا التفسير خيار الاستمرار في تطبيق المعالجة السابقة لترتيبات امتيازات الخدمة العامة القائمة قبل ١ يناير ٢٠١٩ للمنشآت التي كانت تعترف وتقوم بقياس أصول هذه الترتيبات على أنها أصول ثابتة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الاصول الثابتة وإهلاكاتها" إلى حين انتهاء مدتها.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري التفسير رقم (١) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ .
معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) " نصيب السهم في الأرباح"	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشأت.	قامت الشركة بالتأثير بهذا المعيار خلال العام الماضي	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري"	– تم الغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشأت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية. وبناء على هذا التعديل فقد تم تعديل كلا من: – معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	– معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"		
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.